أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق

د. جمال مفتاح العماري*
gamal145841@gmail.com

د. عمر محمد المرغني*
omar.mohamed197232@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يشمل المجموعة الكاملة لأشكال التنمية، كما يمكن أن يسهم كمسار جديد وفعّال للاستثمار في الأنشطة البحرية، وذلك نظراً لما تملكه من إمكانيات قد تمثل أحد البدائل المطروحة للتنمية المستدامة. كما هدفت إلى إبراز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، حيث يمكن أن تساعد هذه الشراكة في الاستفادة من التمويل الحكومي مع خبرة القطاع الخاص مما يخلق نموذج تمويل أكثر استدامة وقابل للتطوير. وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تمثل أداء إستراتيجية للدول النامية لتمويل وتطوير الاقتصاد الأزرق، من خلال تعبئة الموارد ونقل الخبرات وتقليل المخاطر، غير أن نجاحها يرتبط بتحسين البيئة التشريعية والمؤسسية، وتقديم حوافز مناسبة وربط التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التنمية المستدامة.

Abstract:

This paper aims to shed light on the concept of the Blue Economy, which encompasses the full range of development forms. It can serve as a new and effective pathway for investment in maritime activities, given the potential these activities hold as viable alternatives for sustainable development. Furthermore, the paper aims to highlight the role of Public-Private Partnerships (PPP) in financing Blue Economy projects; such partnerships can leverage government funding alongside private sector expertise, creating a more sustainable and scalable financing model. The study concludes that PPPs represent a strategic tool for developing countries to finance and advance the Blue Economy by mobilizing resources, transferring expertise, and

* د. جمال مفتاح العماري، باحث في القانون الدولي العام.
* د. عمر محمد المرغني، باحث في التمويل الإسلامي.

mitigating risks. However, their success is contingent upon improving the legislative and institutional environment, providing appropriate incentives, and linking economic development with environmental and social sustainability.

Keywords: Blue Economy, Public-Private Partnership (PPP), Sustainable Development

المقدمة

تزايد الاهتمام بالمحيطات والبحار في العالم بشـــكل متســـارع لما تحتويه من كم هائل من الموارد الاقتصـادية التي من شـأنها أن تعمل على تنويع مصـادر الدخل، وتحسـين مسـتوى المعيشـة وتحســـين الدخل والوظائف، وإيجاد العديد من فرص العمل حول العالم، وقد انعكس ذلك في مبادرات شـتى للجان التابعة للأمم المتحدة انبثق عنها مفهوم جديد لاقتصـاد قادر على تحقيق الإدارة السـليمة للمسطحات المائية في العالم، وهو "**الاقتصاد الأزرق**" (Blue economy).

يعتبر الاقتصـاد الأزرق مصـطلح جديد نسـبياً، وقد أصـبح أحد الخيارات الاسـتراتيجية لدى الكثير من الدول ليكون قطاعاً بديلاً، يوفر فرصـــاً اســـتثمارية للثروة المائية للدول المطلة على البحار والمحيطات، وفي نفس الوقت تحرص الدول على تطوير طرق المحافظة على الثروة المائية المتمثلة في البحار والمحيطات من خلال حزمة ملفات تكفل تحقيق التنمية المســـتدامة.[1] فمن الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة ضـمن خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، هناك هدف مسـتقل يسـعى إلى الاسـتخدام المسـتدام والحفاظ علي الحياة تحت سـطح الماء، وهو الهدف الرابع عشـر (14): "الحفاظ علي المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

وبالمفهوم الواسع: هو "الاقتصاد الذي يتعامل مع أزمة المياه العالمية، من أجل الوصول إلى اقتصـاد تنموي مبتكر، وتنمية الاقتصـاد البحري"، وهكذا يعتقد المجتمع الدولي أن الاقتصـاد الأزرق يغطي ثلاثة أشكال اقتصادية.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2021 عن الاقتصـــاد الأزرق: إن الاقتصـــاد الأزرق يولد 6 تريليون دولار أمريكي للاقتصـــاد العالمي ســـنوياً، وهذا الرقم قابل للزيادة ســـنوياً، وأن أكثر من ثلاثة

(1)- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، ديسمبر 2018. ص7-10

مليار شخص حول العالم يعتمدون على الحياة البحرية بشكل أو بأخر في حياتهم اليومية والاقتصادية تحديداً، وتغطي البحار والمحيطات أكثر من ثلاثة أرباع العالم، وتوفر أكثر من نصف الأكسجين في العالم.[1]

كما أكد تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2025 نمو قطاع الاقتصاد الأزرق بشكل قوي بعد جائحة كوفيد-19، حيث بلغ حجم دوران إلى 890.6 مليار يورو، وحقق قيمة مضافة إجمالية بقيمة 250.7 مليار يورو، وتم إيجاد أكثر من 4.8 مليون وظيفة، وشدد على أهمية الاستدامة والتحول الرقمي والموارد الطبيعة مثل ملح البحر الذي أدرج لأول مرة.[2]

وفي ظل تلك المؤشرات يعتبر التمويل أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الأزرق، والذي يمكن أن يأتي من مجموعة متنوعة من المصادر، إذ أنه يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على سلامة البحار والمحيطات، وتعزيز السياحة المستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية الصديقة للبيئة.

والواقع أن أساليب التمويل المبتكرة التي تعمل على توسيع أو تعزيز الاستثمارات الرأسمالية التقليدية مصحوبة بحوكمة مبتكرة حول الاستثمار لديها القدرة على معالجة هذه الاعتبارات بشكل أكثر قوة، مع دعم الفرص في هذا المجال، وفي الجولات الأخيرة من المداولات المتعددة الأطراف بشأن المناخ والتنوع البيولوجي والتجمعات بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، قد تم التأكيد على أن أنه لا يمكن أن يتم تحقيق الأهداف المنشودة بدون مشاركة القطاع الخاص، ومن هذا المبدأ يمكن أن تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الاستفادة من التمويل الحكومي مع الاستفادة من خبرة القطاع الخاص، مما يخلق نموذج تمويل أكثر استدامة وقابل للتطوير.

---

(1) – للمزيد من المعلومات انظر موقع البنك الدولي، https:www.albankaldawli.org

(2) – تقرير الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي لعام 2025، https://op-europa-eu.translate.goog/webpub/mare/eu-blue-economy-report-2025/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

ووفق تلك الرؤية تظهر أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في الاقتصاد الأزرق بأنواعه المختلفة في حل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، ومعرفة مصادر تمويل مشاريعه، إضافة لما سيوفره الاستثمار في الاقتصاد الأزرق من فرص المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوي المعيشة، وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن تنفيذ مشاريع الاقتصاد الأزرق خاصة في الدول النامية يواجه تحديات تمويلية ومؤسسية وتقنية تستدعي حلولاً مبتكرةً أبرزها الشركة بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما دفعنا إلى طرح تساؤل حول مدى فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة؟

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق كاتجاه عالمي، ومعرفة مصادر تمويل مشاريعه، ومن ثم التركيز على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وهكذا ارتأينا تماشيًا مع طبيعة الموضوع كدراسة نظرية، أن يتم الاعتماد على منهج يميل للتكاملية من خلال الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الافتراض الاستنتاجي منطلقاً من استقراء المعطيات الواقعية للدراسات المتاحة، ومن أجل ذلك قسمت الورقة إلى الأقسام التالية:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأزرق وأهميته

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق وخصائصه

ثانياً: قطاعات الاقتصاد الأزرق وأهميته

المبحث الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

أولاً: الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ثانياً: التحديات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

خاتمة

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأزرق وأهميته

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق وخصائصه

أ. مفهوم الاقتصاد الأزرق:

يعد مفهوم الاقتصـــاد الأزرق حديث العهد، فقد نشـــأ إبان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو – البرازيلية في عام 2012، ووفقا لهذا المفهوم هناك فصل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي. وعليه ظهر مصطلح الاقتصاد الأزرق ليشـمل كل المشـروعات المرتبطة بالمياه مع ضـمانات الحماية للبيئة البحرية، بالإضـافة إلى توليد الكهرباء والتعدين والسياحة البحرية واستخراج المواد الخام من البحار، وغير ذلك من أشكال النشاط الاقتصادي المرتبط بالمياه.

ويرجع ابتكار مفهوم الاقتصاد الأزرق لرجل الاقتصادي البلجيكي "**غانتر بولي**"– Gunter Pauli في أعقاب مؤتمر "ريو+20"، ويعرفه بأنه: الاقتصاد الذي يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، من أجل الاقتصاديات القائمة عليها، استنادا إلى فرضية أن النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات هي الأكثر إنتاجية، وهي واجبة من أجل اســتدامة الاقتصــاديات القائمة على المحيطات والبحار.[1]

ومن انعكاســات تلك الفكرة عُقدت العديد من المحافل الدولية لوضــع الأســس التي تكفل الاستثمار الأمثل للبحار والمحيطات مع ضمان المحفظة عليها، ووضع سياسات مستقبلية لمواجهة التحديات المختلفة للتصرف في المحيطات والبحار، وصدر عنها العديد من التوصيات حول حماية

(1)– دعا الباحث الاقتصادي" بولي" في كتابه (The Blue Economy،) إلى وجوب تغيير نظرتنا إلي البحار والمحيطات على أنها ليست فقط مجرد أماكن للترفيه، بل أنها – توفر حوالي 260 فرصة عمل من خلال مصايد الأسماك المستدامة؛ – تحتوي علي 80 % من التنوع البيولوجي تبدأ من البلانكتون إلي الحوت الأبيض؛ – توفر حوالي نصف الأكسجين الموجود في الغلاف الجوي؛ – تمتص الكائنات الحية البحرية من أشجار المانجروف، الأعشاب البحرية، السبخات والشعاب المرجانية حوالي خمس أضعاف الكربون الذي تمتصه الغابات الاستوائية. للمزيد من المعلومات انظر: Gunter Pauli., The Blue Economy., Academic Foundation, New York, 2017, p.13

وحوكمة المناخ على غرار اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. [1]

وتعددت التعريفات المرتبطة بهذا النوع من الاقتصاد، فقد عرّفه البنك الدولي بأنه: "اقتصاد مرتبط بالاستخدام المستدام للموارد البحرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات والبحار".[2]

وعرفته المفوضية الأوروبية بأنه: ذلك "الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل التي تغطي مجموعة من القطاعات الناشئة والمرتبطة".

ويعرفه برنامج للأمم المتحدة للبيئة UNEP بأنه: "الاقتصاد المختص بالتنمية الاقتصادية القائمة على البحار بهدف تحقيق رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، بينما تقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية للموارد".[3]

كما عرفت منظمة الفاو FAO الاقتصاد الأزرق بأنه: "الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية التي تشمل المحيطات والبحار والبحيرات والخلجان، بحيث يتم استثمار مواردها بما يحقق أفضل عائد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مثل صيد الأسماك والنقل البحري والتعدين والسياحة والخدمات.[4]

في ضوء التعريفات سالفة الذكر يمكن وضع تعريف يتفق مع هدف البحث وذلك على النحو التالي :الاقتصاد الأزرق هو "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، مع الحفاظ على صحة النظام البيئي لتلك الموارد والاعتماد عليها واستخدامها بشكل

(1)– محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة 2030، موقع https://lalexu.journals.ekb.eg/article_284628_16f2aae33b18d02a71dacc488b628232.pdf

(2) – موقع البنك الدولي، http://databank.worldbank.org

(3) – موقع برنامج للأمم المتحدة للبيئة، https://www.unep.org

(4) – موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. http://www.fao.org

مستدام، مع الأخذ في الحسبان كافة أوجه التعاون بين مختلف مستويات التدخل العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك بين القطاعات المعنية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ب. خصائص الاقتصاد الأزرق:

يتسم الاقتصاد الأزرق بالخصائص التالية:

1. يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصاد بحري مستدام قائم على تطوير الاقتصاد البحري، مع حماية النظام البيئي البحري، بشكل فعّال وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية.
2. يعمل الاقتصاد الأزرق على دفع الاقتصاد الوطني للتطور، من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية التي تنشأ من مختلف الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية والساحلية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. يقوم الاقتصاد الأزرق على البحار والمحيطات بما يحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، وفي مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل للمواطنين.
4. يمثل الاقتصاد الأزرق نموذج إدارة قائم على النظام البيئي، والذي يجب أن يكون جوهر عملية صناع القرار في الصناعة وتنمية المجتمع.

ثانياً: قطاعات الاقتصاد الأزرق وأهميته

أ. قطاعات الاقتصاد الأزرق:

يشمل الاقتصاد الأزرق قطاعات تقليدية كالصيد والسياحة والنقل البحري والأنشطة البحرية الساحلية المتنوعة، بالإضافة إلى أنشطة حديثة أخرى مثل: الطاقة البحرية المتجددة، تربية الأحياء المائية، الأنشطة الاستخراجية لقاع البحار، التقنية الحيوية البحرية، التنقيب البيولوجي، البحوث البحرية.. الخ. ويوضح الجدول التالي القطاعات الأساسية للاقتصاد الأزرق.

يوضح الجدول1: القطاعات الأساسية للاقتصاد الأزرق

نوع النشاط	الخدمات البحرية	الصناعة	محركات النمو
حصاد الموارد الحية	مأكولات بحرية	مصائد الأسماك	الأمن الغذائي
		تربية الأحياء المائية	الطلب على البروتين
	التكنولوجيا الحيوية البحرية	المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيمائية	البحث والتطوير للرعاية الصحية والصناعة
استخراج الموارد غير الحية وتوليد موارد جديدة	المعادن	التعدين في قاع البحر	الطلب على المعادن
	الطاقة	النفط والغاز	الطلب على مصادر الطاقة البديلة
		مصادر الطاقة المتجددة	
	المياه العذبة	تحلية المياه	الطلب على المياه العذبة
التجارة في المحيطات وحولها	النقل والتجارة	الشحن	النمو في التجارة بحراً واللوائح الدولية
		البنية التحتية والخدمات في المياه	
	السياحة والترفيه	السياحة	نمو السياحة العالمية
		التنمية السياحية	التحضير الساحلي
			اللوائح المحلية
الاستجابة لتحديات صحة المحيطات	مراقبة المحيطات ومراقبتها	التكنولوجيا والبحث والتطوير	البحث والتطوير في تقنيات المحيطات
	عزل الكربون	الكربون الأزرق	النمو في حماية المناطق الساحلية وحماية المحيطات
	الحماية الساحلية	حماية المرافق والترميم	
	التخلص من النفايات	استيعاب المواد الغذائية والنفايات	

Source United nations, Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth, April 2018, p 5.

نلاحظ من الجدول السابق أن مفهوم الاقتصاد الأزرق قد وفر آفاقاً جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من المحيطات والبحار والموارد البحرية بشكل عام، واعتمد على تطوير الصناعات والأنشطة القائمة على الموارد البحرية والمحيطات. وفيما يلي نعرض بإيجاز بعض أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق:

1. الصيد البحري:

يعتبر الصيد البحري أحد أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق، فهو يسهم بشكل كبير في تعزيز الدخل القومي، واستيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة، وتحقيق الأمن الغذائي للسكان حيث يوفر سبل العيش لنحو 11% من سكان العالم، كما يوفر العديد من الفرص الاقتصادية للعديد من الصناعات الاقتصادية والحرف.

2. **النقل والخدمات البحرية:**

يعتبر النقل البحري وسيلة النقل الرئيسية لتزويد الأسواق بالسلع الأولية في كثير من دول العالم، وكذلك تزويد الأسواق بالسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية الأساسية والطاقة، كما تمثل الموانئ والمراسي البحرية أهم أعمدة البنية التحتية للاقتصاد المعاصر، وتمثل أحد عناصر المنافسة بين اقتصاديات الدول، خصوصاً أن نسبة 90% من حجم التجار المنقولة عالمياً يتم عن طريق النقل البحري[1].

3. **السياحة البحرية:**

توفر المساحة البحرية العديد من الفرص للقيام بأنشطة السياحة والترفيه مثل: حمامات الشمس، الغوص، ركوب الأمواج والزوارق، ومشاهدة الشعب المرجانية.. الخ، إلى جانب السياحة

(1) – وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، فقد تجاوز حصة التجارة البحرية 70% من حجم التجارة الدولية لعام 2016، وحسب المنتدى الدولي للنقل في عام 2015 فمن المتوقع أن يتضاعف حجم المبادلات عبر الموانئ أربع مرت بحلول عام 2050.

التقليدية، وبذلك يكتســـب هذا القطاع أهمية كبيرة بين قطاعات الاقتصـــاد الأزرق، ويوفر العديد من فرص العمل.

4. الطاقة المتجددة البحرية:

تمثل الطاقة المتجددة البحرية 22% من حجم الطاقة العالمية، ويمكن لهذا القطاع أن يوفر حلولاً لمشـاكل الطاقة، والذي يشـمل رفع كفاءة الطاقة وتحقيق الاسـتدامة البيئية، حيث تتعدد أشـكال الطاقة البحرية المتجددة مثل: الطاقة الشـــمســـية البحرية، طاقة الرياح، الأمواج، المد والجزر، حرارة المحيط، طاقة الكتلة الحيوية البحرية.

5. الصناعات البحرية:

يمثل هذا القطاع شـريحة مهمة من الاقتصـاد الأزرق، وتعتمد عليه قطاعات أخرى، وتشـمل الصـناعات البحرية بناء وإصـلاح وصـيانة القوارب، وجميع أنواع السفن واليخوت، وغيرها من الهياكل العائمة، كما يشمل التقنيات المستخدمة في الصناعات البحرية، وصناعة وتفكيك وإعادة تدوير السفن.

6. التقنية الحيوية البحرية:

تعتبر التقنية الحيوية البحرية من القطاعات المهمة كونها واحدة من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصـاد الأزرق، حيث تسـتخدم تكنولوجيا عالية وفي قطاعات متعددة مثل: المسـتحضـرات الدوائية، مســتحضـــرات التجميل، المكملات الغذائية، الإنزيمات، والعديد من المواد الكيميائية الأخرى، ويزدهر هذا القطاع بشكل كبير في كل من أوروبا وجنوب شرق أسيا وأمريكيا الشمالية، وتكتسب برامج البحث والتطوير أهمية بالغة بالنسبة لهذه المجالات.[1]

7. التعدين والاستخراج البحري للنفط والغاز:

يوفر الحفر البحري للنفط والغاز نوعًا آخر من الموارد البحرية له أهميته الاقتصـــادية من حيث الإنتاج والوظائف، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الهامة في الاقتصـــاد الأزرق، حيث تعتمد

(1) – تقرير منظمة العمل العربية، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي المنعقد في الفترة 14– 21 أبريل 2019، ص8.

عليه اقتصـــاديات كثيرة من الدول العالم، ويشـــمل هذا القطاع العديد من الموارد البحرية، مثل: النفط والغاز، الرمال، الملح، الكبريت، الخ.

8. الأحياء المائية:

يمثل إنتاج الأحياء المائية أكثر من نصـــف الاحتياجات العالمية من المأكولات البحرية، ويتطلب الأمر التوســع في تربيتها، بغرض توفير احتياجات الســكان الإضــافية في المســتقبل، فمن المتوقع أن يشـهد العالم زيادة في عدد السـكن بنحو 2 مليار نسـمة بحلول عام 2050، حيث أن فرداً من كل ســبعة أفراد يحصــل على البروتين الحيواني لنحو 400 مليون نســمة في الدول النامية، كما يوفر على الأقل 11 مليون فرصــة عمل في تلك الدول، إلا أنه يوجد العديد من الأســباب التي تؤدي إلى انتشـار الأمراض وتلوث البيئة البحرية مثل: اسـتخدام الكيماويات، وتصـريف المغذية الصـناعية، واســتخدام المبيدات، والتي تشــكل خطورة على الثروة الســمكية والمســطحات المائية والاســتزراع السمكي.[1]

9. التعليم والبحوث البحرية:

أصـبحت قضـية البحار والمحيطات وسـواحلها ذات أهمية كبيرة خاصـة مع تطور الاقتصـاد الأزرق واعتماده كأولوية لتحقيق التنمية المســتدامة المبنية على الموارد البحرية، حيث تهدف البحوث البحرية إلى تطوير استراتيجيات شاملة لحماية البحار والمحيطات تتضمن: التخطيط المكاني البحري، إدارة مصائد الأسماك، ترميم واستعادة السواحل البحرية، زيادة التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا.

ب. أهمية الاقتصاد الأزرق:

تبدو أهمية الاقتصاد الأزرق أكثر وضوحًا في تحديد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، وما تساهم به من فرص للتنمية، حيث تتراوح قيمة النشاط الاقتصادي للمحيطات والبحار عالميًا ما بين 3 إلى 5 تريليون دولار، وتتمثل هذه الأنشطة في الآتية:

1. الشـحن **وتسـهيلات الموانئ** :تمثل نحو 80% من حجم التجارة العالمية، وبما يمثل 70% من

(1)– محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ،2030، مرجع سبق ذكره.

قيمتها عبر البحار والموانئ العالمية

2. **الطاقة** :يتم اســـتخراج أكثر من 30% من النفط والغاز المنتج عالمياً من البحر، كما أن المحيطات يمكن أن توفر مصـــدراً متجدداً للطاقة، من خلال اســـتخدام التقنيات الحديثة لتوليد الطاقة من الرياح والأمواج، بما يســـاهم في توليد طاقة تقدر ب 175 ميغا وات بحلول عام 2035؛ مقارنة ب 6 ميغا وات في عام 2012.
3. **الســياحة الشــاطئية أو الســاحلية** :ترتبط غالبية أنشــطة الســياحة العالمية وتتركز في المناطق الساحلية، وشهدت أعداد السائحين الذين يستخدمون السفن واليخوت البحرية نمواً ملحوظاً ليسجل 16مليون سائح في عام 2011.
5. **مصــائد الأســماك وتربية الأحياء المائية** :يعتمد ما بين 10 إلى 12% من ســكان العالم على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للكسب، فهناك ما يقرب من 58.3 مليون شخص يعملون في المجالات الأولية المرتبطة بمصائد الأسماك والاستزراع المائي في مصائد الأسماك الصغرى، بالإضافة إلى أن المكاسب الاقتصادية المحتملة من استعادة الأرصدة السمكية تقدر بنحو 50 مليار دولار سنوياً.[1]
5. **التقنية البيولوجية** :تساهم منتجات التقنية البيولوجية البحرية في الأسواق العالمية بما يقدر بنحو 208مليار دولار، وتم زيادتها بحلول عام 2017 لتصل إلى 4.6 مليار دولار.
6. **أنشـــطة التعدين البحرية**: تتوفر في قاع المحيطات والبحار المعادن المهمة المســـتخدمة في صناعة تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

هذا ويعتبر قطاع الثروة البحرية من أهم الموارد الطبيعية المتجددة، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية كمورد طبيعي بعد البترول في بلدان ســواحل البحر المتوســط، ومن ناحية أخرى تتجلى أهمية الاقتصــاد الأزرق لبعض الأقاليم الســاحلية العالمية، منها أوروبا ومنطقة جزر المحيط الهادي، إقليم غرب أفريقيا وبعض الدول العربية الساحلية مثل: المغرب والإمارات.

(1)- المرجع السابق. ص 495.

ج. مصادر تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

يعتبر التمويل أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الأزرق والذي يمكن أن يأتي من مجموعة متنوعة من المصادر، ويمكن القول أن آليات تمويل الاقتصاد الأزرق متعددة ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات رئيسية، مع وجود اختلاف في درجة الاعتمادية على هذه المصادر من قطاع لآخر، من قطاعات الاقتصاد الأزرق وهي كالتالي: –

1. **التمويل الحكومي والقطاع العام:** وتشمل المخصصات المالية بميزانية الدولة، والصناديق الوطنية للمناخ والتحول الأخضر، والبنوك التنموية الوطنية التي تمول البنية التحتية البحرية، والدعم والمنح الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. **التمويل الدولي ومنح المنظمات الدولية:** ومن أهم الجهات؛ البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي–الأسيوي– الأوروبي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، منظمة الأغذية والزراعة FAO، وكذلك الاتحاد الأوروبي عبر برنامج حماية البيئة البحرية.
3. **التمويل المبتكر والأدوات المالية الخضراء:** ومنها السندات الزرقاء Blue Bonds، قروض مرتبطة بالأداء البيئي، صناديق حماية الشعاب البحرية، تمويل جماعي لمشاريع السياحة البيئية أو التربية، الأحياء المائية.
4. **القطاع الخاص والاستثمار المؤسسي:** ويشمل شركات الطاقة البحرية، الشحن، السياحة، وصناديق الاستثمار الأخضر وشركات التأمين البحري والاستثمار، والشراكات بين القطاع العام والخاصPPP .

كذلك يعتبر القطاع الأهلي والمجتمع المدني بمثابة مؤسسات خيرية تدعم حماية السواحل والأنظمة البيئية، ونقابات الصيادين والسكن المحليين. بالإضافة للإيرادات التالية: إيرادات السياحة، إيرادات العقارات وحقوق التطوير (عائدات) إيرادات صناعة الأسماك، إيرادات التعدين والطاقة، عوائد الاستثمارات الاجتماعية المرتبطة بالحفاظ على البيئة البحرية. [1]

(1)– محمد جلال خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، ص777، موقع https://journals.ekb.eg/article_235395_2b5d072b61a69503dbbaeefe7b475d9a.pdf

وهنا لابد من بيان أن النمو في صـــناعات الاقتصـــاد الأزرق مثل: التقنية الحيوية الزرقاء، وإزالة الكربون من الشـــحن، والطاقة المتجددة البحرية، وتربية الأحياء المائية، والتحكم في المد والجزر الطبيعي، وعلم الوراثة لإنتاج الربيان، واحتجاز الكربون، وإزالة الحموضـــة من المحيطات والبحار يمثل مجالات واعدة لما لديها من فرص وإمكانات اقتصادية كبيرة. ونظراً لارتباط هذه الصناعات والقطاعات بالحماية البيئية والاســـتعادة، فضـــلاً عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصـــمود، فإنها تتطلب فهماً علمياً أفضـــل من خلال الاســـتثمار في البحوث والأولويات والســـياســـات والدعم المؤسسي.

وخلاصة القول يعد تمويل الاقتصاد الأزرق يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي المســـتدام مع الحفاظ على صـــحة البحار والمحيطات والممرات المائية، كما يمكن أن يســـاعد تمويل الاقتصـــاد الأزرق في دعم البحث وتطوير التقنيات المســـتدامة، وتعزيز الســـياحة المســـتدامة، وتشـــجيع الممارســـات التجارية الصـــديقة للبيئة. ومن هذا المنطلق يمكن أن تســـاعد الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص في الاســـتفادة من التمويل الحكومي مع خبرة القطاع الخاص، مما يخلق نموذج تمويل أكثر اســـتدامة وقابل للتطوير. فمن خلال هذه الشـــراكة، يتمكن القطاع الخاص من المشـــاركة في تنفيذ مشـــروعات البنية التحتية والخدمات العامة، مما يســـاعد الحكومة على تخفيف الأعباء المالية وتحقيق كفاءة أعلى في توفير هذه الخدمات، وتعد الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إحدى آليات التمويل الأكثر طلباً خلال وقتنا الحالي، فمنذ عام 2015 تم إدراج الشـــراكة بين القطاعين كهدف للتنمية المســـتدامة في الأجندة الإفريقية لعام 2063.[1]، وقد اعتمدت بعض الدول على الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بسبب العجز المالي وبسبب ضـــغط الميزانية، ونظراً للفجوة بين الطلب والعرض والخدمات العامة غير الفعّالة للبنية التحتية، في حين تختار بلدان أخرى هذا النوع من

14- Cheick Alassane Traoré, le partenariat public privé (PPP) en Afrique : analyse descriptive et défis, Note d'analyses sociologiques, N°11, Juillet 2019, CARPADD, Montréal, P : 02.

الشراكة بغية الاستفادة من الكفاءة التشغيلية والمبتكرة، والمهارات التكنولوجية والإدارية.[1] وعليه فإن العلاقة بين الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة هي علاقة ترابطية في إطار الليبرالية الاجتماعية والاقتصادية محورها تقديم خدمات عامة للمواطن في ظل عجز الدول وعدم مقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها نظراً للاعتبارات التي سيتم توضيحها لاحقاً، بالتالي هذا النوع من الشراكة والذي يساهم فيه القطاع الخاص بخبراته ومعرفته ورؤوس الأموال يمكن أن يساعد القطاع العام لأي دولة تطمح في أن تحقق تطلعاتها، وأهداف التنمية المستدامة لقطاعاتها الأساسية، كما هو مطروح في المنظمات الدولية والإقليمية.

المبحث الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

أولاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الأسباب والدوافع)

يعرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها: "عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وجهة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر وإدارتها، وترتبط أتعابها بالأداء".

يشير بعض الخبراء الاقتصاديين على أن هذه الشراكة هي عبارة عن آلية لتأسيس أو إنشاء مناطق حضرية أو تقديم مجموعة من الخدمات عن طريق العمل والتعاون المشترك بين القطاع العام والخاص، من أجل تحسين مستوى المعيشة عبر توفير فرص العمل، وإنتاج السلع وتقديم الخدمات، فضلاً عن بناء البنية التحتية والمناطق الحضرية على المدى الطويل. [2]

أ. تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

شراكة القطاع العام والخاص–بالإنجليزية: (public–private partnership (PPP هي اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ أو أكثر، يتصف بطبيعة طويلة المدى، ويمكن القول أن الشراكات بين

(1)– محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38 ، العدد3، سبتمبر2018، ص.42

(2)– ياسر الصافي، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 16، نوفمبر 2023، ص 267–290.

القطاع العام والخاص هي اتفاقية تعاونية بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الخدمات أو بناء المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، وتتضمن هذه الشراكات عادةً مشاركة المخاطر والمكافآت، حيث يسهم كل طرف بموارده وخبراته لتحقيق أهداف مشتركة. وعقود الشراكة تتميز بالشفافية والمرونة، مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة بين الطرفين الخاص والعام.[1] (انظر الشكل رقم 1: اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ عقودPPP)

وتشمل الشراكات بين القطاع العام والخاص جملة من المحاور تتضمن الأهداف والمدد الزمنية والمشاركين وهيكل الشراكة، علاوة على الإطار القانوني بما في ذلك العقود والاتفاقيات، مع ضرورة تحديد تاريخ بداية التنفيذ ومحل أو مكان إقامة المشروع ومصادر الموارد والمراحل وعمليات التنفيذ.[2]

يوضح الشكل رقم 1: اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ عقودPPP

وتتمثل الخصائص الرئيسية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والربحية للشراكات (انظر الشكل رقم 2: المقاييس والتقييمات بين قطاعين عامٍ وخاصّ)، كما لا يوجد أسلوب واحد لتحقيق الشراكة، وتتنوع العقود إلى أنواع متعددة، سوف نعرض أهمها على النحو التالي:

---

(1)- حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد1، العدد2، 2022. ص58.

(2)- محمد الحسن الخليفة، الشراكة بين القطاع العام والخاص، مجلة المصرفي، العدد81 أبريل، 2016، ص40.

1. **عقود الخدمة**؛ وهي من العقود التقليدية، وتتلخص طبيعتها في أنها عقود تبرمها جهة مركزية أو إقليمية معينة مع شركة خاصة على تنفيذ مشروع معين، وتقوم الجهة الحكومية أو العامة بتوفير التمويل من موازنتها، ويقتصر دور الشركة الخاصة على التنفيذ شق طريق أو تشييد بناء أو تجهيز مكاتب حكومي.. الخ، ومثلا ًمعظم الإدارات تتعاقد مع عمال القطاع الخاص من أجل أعمال التنظيف وصيانة الأبنية الحكومية بدلاً من توظيف موظفين دائمين للقيام بهذه الأعمال.
2. **عقود الإدارة**؛ وهي نوع من العقود يتم بموجبه الاتفاق بين هيئة أو أحد المؤسسات التابعة للدولة مع شركة تابعة للقطاع الخاص، بهدف تسيير المؤسسة المتفق بشأنها حيث تحتفظ الشركة الخاصة بحقوق التشغيل على أن تبقى ملكية المؤسسة للجهة الحكومية.[1]
3. **عقود الإيجار**؛ هي عبارة عن عقود تمنح من خلاله الحكومة –مالكة الأصل –إلى شركة خاصة حق انتفاع، ويتم ذلك استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة يتم الاتفاق عليها وتتراوح عادة بين (6–10 سنوات) مقابل أن تقوم الشركة الخاصة بدفع الإيجار المتفق عليه، مثل تأجير مرفأ أو محطات نقل، ومن مزايا هذه العقود أنها تسمح للدولة بتغيير نفقات التشغيل دون التنازل عن الملكية.
4. **عقود الامتياز**؛ ينص عقد الامتياز على منح الحكومة للقطاع الخاص أحد أصولها فتنتقل حقوق التشغيل والتطوير إليه، وقد يضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد الإيجار بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز وتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته. وتكمن الميزة الأساسية لعقود الامتياز في أن المشغل يتحصل على أرباح تحفزه على القيام بالأعمال المكلف به بأعلى إنتاجية وأفضل فاعلية بهدف زيادة أرباحه، كما ترجع الأصول إلى الدولة عند نهاية فترة الامتياز.

(1)– هشام مصطفى الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24 ، العدد1، يناير 2023 ، ص1717.

5. **عقود البناء والتشغيل ونقل الملكيةBOT** ؛ وهي من نماذج الشراكة الجديدة والمستخدمة على نطاق واسع في مختلف أنواع الأنشطة، ويمكن أن تكون هناك تنويعات مختلفة في التفاصيل. ولكن المشترك هنا هو تحمل الشريك الخاص مسؤولية التمويل والمخاطر، ويتم استيفاء النفقات والأرباح من رسوم المستخدمين أو من بيع المنتج أو بدفعات من الحكومة على امتداد مدة المشروع، وبعد الانتهاء يتم تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة.[1]
6. **البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية BOOT** ؛ وهو ذلك النوع من العقود الذي بموجبه تكلف شركة خاصة ببناء أحد المرافق التي تعتبر من البنى الأساسية للدولة، وفيما بعد تقوم هذه الشركة بتملك المشروع كلياً أو جزئياً، كما يخول لها صلاحية تشغيل المرفق واستغلاله لفترة محددة من الزمن، غير أنه بعد انتهاء الفترة المحددة يمكن لها التصرف فيه دون أن يتم إلزام هذه الشركة بإعادة المرفق للدولة، وعادة ما يكون هذا العقد قريب من نظام الخصخصة أكثر مما هو قريب لعقود البوت، والسبب في ذلك أن ملكيته في النهاية تؤول إلى القطاع الخاص.[2]

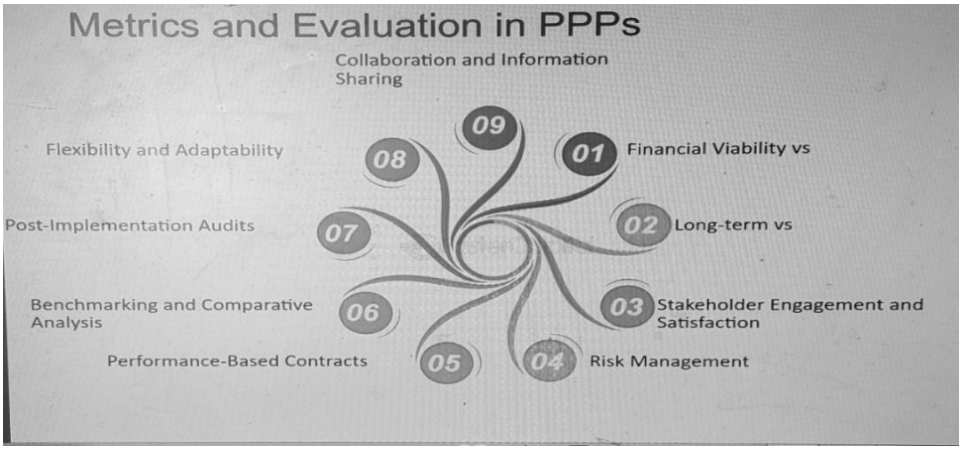

يوضح الشكل رقم 2: المقاييس والتقييمات بين قطاعين عامٍ وخاصّ

ب. الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

(1)– دائرة المالية، حكومة دبي سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول، 2019، ص5.

(2)– أبو بكر أحمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 38، 2008، ص11.

تتنوع الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منها الأسباب المالية والاقتصادية والإدارية، ومنها الأسباب التاريخية والتطورات التي رافقت في أساليب تقديم الخدمات، ومنها الضغوط والأجندات الدولية، والتغيرات والتحولات الطارئة على وظائف وأدوار الدولة، وهذه الأسباب هي جميعاً تصلح كأسباب دافعة نحو الشراكة، فهذه الأخيرة كانت نتيجة للتعثرات التي عرفتها الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي، منها ليبيا، في الوقت التي تمكنت فيه البلدان الرأسمالية من تحقيق نجاحات كثيرة بالاعتماد على القطاعين العام والأهلي، وبذلك حل مصطلح الشراكة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مع النظر في كون الدول هي المحفز والموجه له وليس المنفذ.[1]

وننوه إلى أن الشراكة بين القطاعين تُعد أداة فعّالة لتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه موازنات الدول، فضلًا عن تعزيز الابتكار وتوفير الحلول المستدامة في مجالات متعددة. فالشراكة بين القطاعين تعتبر مهمة جداً لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، وهذه بعض الأسباب:

1. **توفير التمويل:** القطاع الخاص يمكن أن يوفر التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الأزرق، والتي غالباً ما تكون مكلفة ومتطلبة لاستثمارات كبيرة.
2. **توفير الخبرة:** القطاع الخاص يمكن أن يوفر الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة مشاريع الاقتصاد الأزرق، والتي غالباً ما تكون معقدة وتتطلب خبرة فنية عالية.
3. **تقليل المخاطر:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تقلل من المخاطر المرتبطة بمشاريع الاقتصاد الأزرق بين الطرفين.
4. **تعزيز الاستدامة:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الاستدامة المالية والبيئية لمشاريع الاقتصاد الأزرق، مما يضمن استمرارها على المدى الطويل.

(1)- محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد3، سبتمبر 2018. ص42.

5. **تحفيز الابتكار:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تحفز الابتكار في مجال الاقتصاد الأزرق، مما يؤدي إلى تطوير تقنيات وخدمات جديدة ومبتكرة.
6. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة مشاريع الاقتصاد الأزرق، مما يضمن أن يتم إدارة المشاريع بطريقة مسؤولة وشفافة.
7. **توفير فرص العمل:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر فرص عمل جديدة في مجال الاقتصاد الأزرق، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتنمية الاقتصاد المحلي.

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص البديل الأكثر قبولاً بالنظر لتوزيع المخاطر والعوائد بين طرفي الشراكة، حيث يكفل للدولة تنفيذ هذه المشاريع مع تخفيف الأعباء على الميزانية العامة لصالح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، كما يكفل للقطاع الخاص استثمار فائض أمواله وتوزيع مخاطر وأعباء استثماراته، ومن الأمثلة على مشاريع الاقتصاد الأزرق التي يمكن أن تتمتع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي:

- مشاريع الطاقة المتجددة البحرية
- مشاريع استزراع الأسماك المستدامة
- مشاريع إدارة النفايات البحرية
- مشاريع الحفاظ على الموارد البحرية
- مشاريع السياحة البحرية المستدامة.

ثانياً: التحديات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

إن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم المساعي والاستراتيجيات التي تحرص عليها الكثير من الحكومات، كما توصي بها مختلف المنظمات والهيئات خاصة في ظل ما يشهده العالم من التغيرات ومستجدات متتالية، حيث تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من الآليات الفعالة التي تستند عليها الدول والحكومات لتفعيل أدوار مؤسساتها ومواردها المعطلة التي لا تقدر على استغلالها وتسييرها على النحو المطلوب، وذلك من خلال اللجوء للمؤسسات والهيئات

الخاص والاستعانة بها الشيء الذي يضمن للدولة الاستمرار الدوري والدائم في تقديم أفضل الخدمات وأجودها، خاصة وأن تعزيز الخدمات العامة تبقى من الشواغل للكثير من الدول والحكومات بالنظر لأهمية القصوى لهذه الخدمات بالنسبة للأفراد والجماعات، فهناك جملة من الأسباب التي جعلت الكثير من الدول تعتمد على نظام الشراكة وهي[1]:

- جذب رؤوس الأموال الخاصة
- زيادة الإنتاجية والتشغيل، القيمة المضافة والربحية وتطوير الاقتصاد الدولة
- إصلاح مشاريع البنية التحتية وإعادة هيكلة القطاع المعني بالشراكة
- تساهم مشاريع الشراكة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

أ. فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العديد من الجوانب يمكننا حصرها في النقاط التالية:

1. تصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص
2. تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية
3. تخفيف الأعباء المالية عن الدولة وخاصة في مشاريع البنية التحتية
4. تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص
5. الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.

إلا أن هذه الشراكة لا تخلو من تحديات، مثل التحديات السياسية والإدارية والفنية، وتضارب المصالح بين القطاعين، فضلًا عن الحاجة إلى رفع مستوى الوعي الفكري والثقافي بأهمية هذه المبادرات. وتأسيساً على ذلك يمكن القول، أنه رغم الفوائد العديدة، تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا عدة تحديات:

(1)– مجاهد سيد أحمد وآخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 3 ،2017، ص3.

ب. التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا:

تواجه عملية بين القطاعين العام والخاص في ليبيا التحديات التالية:

1. **البيئة القانونية والسياسية غير المستقرة** :وتتمثل في عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم الشراكات قد يعيق الاستثمار ويزيد من مخاطر الأعمال.
2. **عدم الثقة بين الأطراف المعنية** :فتاريخ النزاعات والصراع قد أدى إلى فقدان الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يجعل التعاون صعبًا.
3. **نقص الخبرات المحلية** :قد تفتقر المؤسسات المحلية إلى الخبرات اللازمة لإدارة شراكات فعّالة مع الشركات الكبرى.
4. **المخاطر المالية** :قد تكون هناك مخاوف بشأن قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يؤثر سلبًا على رغبة المستثمرين في الدخول في شراكات طويلة الأمد.
5. **البنية التحتية الضعيفة** :تحتاج ليبيا إلى تحسين بنيتها التحتية الأساسية لجعلها بيئة جاذبة للاستثمار.

وللتغلب على هذه التحديات وتعزيز فعالية الشراكات، يمكن اتخاذ عدة خطوات وهي:

1. **تطوير إطار قانوني واضح**: يجب على الحكومة وضع قوانين واضحة تنظم عمليات الشراكة وتحدد حقوق والتزامات كل طرف.
2. **بناء الثقة من خلال الحوار المفتوح**: من خلال تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تجمع ممثلي الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التواصل وبناء الثقة المتبادلة.
3. **تدريب الكوادر المحلية**: توفير برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المحلية لإدارة مشاريع الشراكة بشكل فعّال.
4. **تشجيع الابتكار والاستثمار في التقنية الحديثة**: دعم الابتكارات التي يمكن أن تحسن من كفاءة الخدمات المقدمة عبر هذه الشراكات.
5. **إجراء دراسات جدوى شاملة قبل بدء المشاريع**: لضمان أن تكون المشاريع قابلة للتطبيق ومربحة لجميع الأطراف المعنية.

خاتمة

من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بعض النتائج التالية: –

1. يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصاداً مناسباً ومستقبلياً من حيث الاستثمار فيه، وتفعيل الدور الحيوي له، ودراسة الفرص الممكنة، وكيفية بناء أفكار جديدة ومنتجات حيوية، لتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات المناطق الساحلية والإقليم البحرية، وذلك بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق بهدف توفير مجموعة من إمكانيات النمو المستدام، والنظيف والعادل؛ وذلك للحفاظ على حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
2. تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP خياراً استراتيجياً لتعزيز الاقتصاد الأزرق في الدول النامية بشكل عام وليبيا على وجه الخصوص، فهي لا توفر التمويل فحسب بل تدعم الابتكار والتنمية المستدامة وخلق فرص عمل، غير أن نجاح هذه الشراكات يعتمد على وجود سياسات واضحة، وقدرات مؤسسية وبيئة جاذبة للاستثمار.
3. تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند حسن التعامل معها وفق شروط الحوكمة والشفافية، بما يوفر فرص عمل جديدة في المناطق الساحلية والريفية، وتدعم الأمن الغذائي، وتعزز الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحسين البنية التحتية البحرية والموانئ بما يدعم التجارة الإقليمية، كما يمكن أن تساعد في دعم البحث وتطوير التقنيات المستدامة، وتعزيز السياحة المستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية الصديقة للبيئة.
4. على الرغم من التحديات التي تواجهها قطاعات الاقتصاد الأزرق، إلا أنه يُنظر إليه على أنه فرصة جيدة لتطوير السياسات والاستثمار والإجراءات المحلية والدولية، ولتحقيق نتائج فعالة ينبغي على الدول النامية ومنها ليبيا وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح يضمن الشفافية والتنافسية. كذلك إنشاء مؤسسات متخصصة لإدارة عقود الشراكة، وبناء قدرات مهنية، ودمج الأهداف البيئية والاجتماعية ضمن عقود الشراكة، إضافة إلى تقديم حوافز استثمارية مثل الإعفاءات الضريبية أو ضمانات المخاطر، وفتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد في الاستفادة من الخبرات الدولية.

المراجع:

1. تقرير منظمة العمل العربية، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي المنعقد في الفترة 14-21 أبريل 2019.
2. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، ديسمبر 2018.
3. أبو بكر أحمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 38، 2008.
4. حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 2 ، 2022.
5. دائرة المالية، حكومة دبي سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول.2019
6. مجاهد سيد أحمد وآخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 3،.2017
7. محمد الحسن الخليفة، الشراكة بين القطاع العام والخاص، مجلة المصرفي، العدد81، أبريل، 2016.
8. محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد 3، سبتمبر.2018
9. هشام مصطفى الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24 ، العدد1، يناير 2023.
10. ياسر الصافي، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا، مجلة شؤون إستراتجية، العدد 16، نوفمبر 2023.
11. محمد جلال خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، موقع https://journals.ekb.eg/article_235395_2b5d072b61a69503dbbaeefe7b475d9a.pdf
12. محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة 2030، موقع https://lalexu.journals.ekb.eg/article_284628_16f2aae33b18d02a71dacc488b628232.pdf
13. تقرير الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي لعام 2025، https://op-europa-eu.translate.goog/webpub/mare/eu-blue-economy-report-2025/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc
14. موقع البنك الدولي https:www.albankaldawli.org
15. موقع البنك الدولي http://databank.worldbank.org
16. موقع برنامج للأمم المتحدة للبيئة، https://www.unep.org
17. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org

18. United nations, Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth, April 2018, p 5.
19. Gunter Pauli., The Blue Economy., Academic Foundation, New York, 2017, p.13.
20. Cheick Alassane Traoré, le partenariat public privé (PPP) en Afrique : analyse descriptive et défis, Note d'analyses sociologiques, N°11, Juillet 2019, CARPADD, Montréal, P : 02.